

Distr.
LIMITED

TD/B/55/SC.II/L.2
26 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين

المحتويات

الصفحة

٢	 اللجنة الثانية للدورة
٢	 التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا
٢	 استنتاجات متفق عليها

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة والأداء التصديري في أفريقيا

استنتاجات متفق عليها (...)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- يرحب بتقرير أمانة الأونكتاد لعام ٢٠٠٨ المعنون التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء التصديري بعد تحرير التجارة: بعض الأنماط والرؤى السياسية، ويحيط علماً بما انتهى إليه التقرير من أن تطوير التصدير يقتضي أكثر من تحرير التجارة وأن السياسات التكاملية ضرورية للتصدي لمختلف العوامل المقيدة لقدرة البلدان في مجال العرض، حتى تتمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة من فرص التصدير؛

٢- يدرك مدى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في مجال تحرير التجارة بصفة انفرادية وإقليمياً وعلى الصعيد متعدد الأطراف على مدى السنوات الخمس وعشرين الماضية، والآثار الإيجابية التي لم يُستفد منها بشكل تام والتي ستقتضي إعمالاً كاملاً للجهود المتواصلة المتكاملة؛ ويلاحظ بقلق أن الأداء التصديري ضعيف نسبياً، لا سيما من حيث التنوع في منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، كما يتبين ذلك من انخفاض حصة أفريقيا في السوق من ٦ في المائة من إجمالي صادرات العالم من البضائع في ١٩٨٠ إلى ٣ في المائة عام ٢٠٠٧، على نحو ما سجله الدليل الإحصائي للأونكتاد لعام ٢٠٠٨؛

٣- يدرك أيضاً أثر تضاؤل الامتيازات التجارية للبلدان الأفريقية، مما ترتبت عليه آثار في كل من التجارة والتنمية. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى إيجاد حلول فعالة ملائمة لمشكلة تضاؤل الامتيازات، بما في ذلك حلها على أساس نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، من أجل معالجة مسألتي فرص الوصول إلى الأسواق والتنوع بالنسبة للبلدان الأفريقية؛

٤- يؤكد من جديد أن على كل بلد أفريقي أن يتحمل المسؤولية في المقام الأول عن تنميته، مراعيًا في ذلك ما قد يكون لبيئة دولية مواتية من دور. وفي هذا الصدد، ينبغي لاستراتيجيات التنمية الوطنية في أفريقيا أن تشمل، عند الاقتضاء، اعتماد تدابير قطاعية من جانب العرض مثل مجموعات الحوافز، وتعزيز الإنتاجية والإصلاحات المؤسسية، مع استهداف جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك السياسات النقدية، من أجل تحسين استجابة البلد في مجال العرض إلى فرص التصدير الناتجة عن تحرير التجارة؛

٥- يلاحظ بقلق أثر الأزمة الغذائية الحالية في عدة بلدان أفريقية ويشدد على أهمية الاستراتيجيات الإنمائية للقطاع الزراعي بوصفها سبيلاً إلى تشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وخفض احتمالات وقوع الأزمات في المستقبل، كأن تتخذ مثلاً تدابير ترمي إلى ما يلي: (أ) زيادة استثمار القطاع العام في الزراعة، مع مراعاة اتفاقات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتعلقة بتخصيص حصة أكبر من الميزانيات الوطنية للزراعة؛ و(ب) تقديم الحوافز المالية لتحديث القطاع؛ و(ج) وضع برامج لتنويع الصادرات؛

٦- يشدد على أن السياسات الهيكلية التي تضعها الحكومات الوطنية وبدعم من الشركاء الإنمائيين، عند الاقتضاء، من أجل تعزيز قطاع الصناعة التحويلية ينبغي لها أن تركز على ما يلي: (أ) إحداث هياكل أساسية موثوقة تدعم كفاية الإنتاج والصادرات؛ و(ب) تشجيع الشركات على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة من خلال زيادة إنتاجية اليد العاملة وتطوير القدرات التكنولوجية؛ و(ج) تشجيع إحداث أسواق أوسع وشركات أكبر، من أجل الاستفادة من وفورات الحجم، مع اتخاذ إجراء لدعم المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة؛

٧- يأسف لضعف التبادلات التجارية الداخلية بين البلدان الأفريقية ويدرك أن تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك الفرص الكامنة التي تتيحها الشراكات بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب، من شأنه أن يساعد البلدان الأفريقية على زيادة صادراتها، مما قد يمكنها من التنويع مبتعدة بذلك عن السلع الأولية السائدة التقليدية إلى منتجات دينامية في الأسواق؛

٨- يدعو الشركاء التجاريين لأفريقيا إلى مواصلة فتح أسواقهم في وجه المنتجات التي تحظى باهتمام البلدان الأفريقية في مجال التصدير ومواصلة تزويد هذه البلدان بالمساعدة فيما يتعلق بتعزيز قدرتها على التكيف مع المعايير التقنية العالية، لا سيما فيما يخص المعايير الغذائية والصحية؛

٩- يدعو كذلك الشركاء التجاريين لأفريقيا إلى التعجيل بالتصدي لآثار الحواجز غير الجمركية، والزيادات القصوى في التعريفات وتساعد التعريفات، بما في ذلك على الصادرات الزراعية لأفريقيا، مما يعيق التنويع؛ ولهذا الغرض، يدعو جميع البلدان، من جملة أمور، إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية مفروضة أو حصص محددة، على نحو ما نص عليه الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية؛

١٠- يؤكد أن للبلدان المانحة والمنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة دوراً حاسماً في مساعدة البلدان الأفريقية، بما في ذلك من خلال مبادرة المعونة لصالح التجارة، وتحسين قدرتها الإنتاجية والتصديرية؛

١١- يشجع الأونكتاد على أن يواصل، في نطاق ولايته، وعلى النحو المتفق عليه في اتفاق أكرا، تحليله النقدي الدقيق وأن يسعى إلى نشر نتائج أبحاثه على نطاق أوسع.